

إسرائيليات يوناتان مندل* تمويه الحقائق في وسائط الإعلام الإسرائيلية**

تبحث هذه المقالة في مدى الحريات الصحافية المتاحة لوسائط الإعلام الإسرائيلية، ولا سيما في الشؤون الأمنية. وتلاحظ المقالة أن المصطلحات المستخدمة في النصوص الصحافية الإسرائيلية تم صوغها بدقة بحيث تمنح الجيش الإسرائيلي، المشروعية القانونية والأخلاقية في كل ما يقوم به من بطش وتعسف في حق الفلسطينيين، بينما يتم تلطيخ الفلسطينيين بعبارات مثل "الإرهاب" و"القتل" و"الخطف"، إلخ. وعلى سبيل المثال، فإن إسرائيل "لا تختطف"، بل "تعتقل"، أما الفلسطينيون فهم إرهابيون إذا ما أطلقوا النار في غزة، بينما يُعتبر إطلاق الجيش الإسرائيلي النار مجرد تنفيذ لأوامر الحكومة. وعلى هذا المنوال تُسمى المناطق المحتلة في النصوص الإعلامية الإسرائيلية "المناطق المدارة" أو "المناطق"، لتمويه واقع الاحتلال.

قبل عام، تقدمت بطلب للعمل مراسلاً لصحيفة "معاريف" الإسرائيلية في المناطق المحتلة، فسألني المدير في أثناء المقابلة كيف سأكون موضوعياً في عملي، فأنا أتكلم العربية، وسبق أن درّست في مدارس فلسطينية، كما شاركت في العديد من المشاريع اليهودية - الفلسطينية، أي أنني أمضيت وقتاً طويلاً بصحبة الفلسطينيين، وهو ما سيجعلني منحازاً إلى جانبهم. لذا، لم أحصل آنذاك على العمل. وكانت مقابلاتي الثانية مع [وكالة] Walla، وهي أكثر المواقع الإلكترونية شعبية، فحصلت على العمل وأصبحت مراسلها في الشرق الأوسط. وسرعان ما تبينت ما رمت إليه تامار ليبس (Tamar Liebes)، مديرة Smart Institute of Communication في الجامعة العبرية، عندما قالت إن "الصحافيين والناشرين يعتبرون أنفسهم أطرافاً فاعلة في الحركة الصهيونية، لا مجرد نقاد من خارجها".

وأنا لا أعني هنا القول إن الصحافة تفتقر إلى الحرفية. فالصحف وقنوات التلفزة والإذاعة لا تدخر وسعاً في تعقب حالات الفساد والانحلال الاجتماعي والتضليل على نحو يثير الإعجاب. فأن يعرف الإسرائيليون على وجه الدقة ماذا فعل الرئيس السابق [موشيه] كتساف، أو لم يفعل، مع سكرتيراته، يثبت أن وسائل الإعلام تقوم بدور المراقبة المنوط بها، مع ما يسببه ذلك من حرج على المستويين القومي والعالمي. فوسائل الإعلام الإسرائيلية تناقش بحرية تامة صفقة شقة إيهود أولمرت التي تحوم حولها الشبهات، وقضية الجزيرة اليونانية الغامضة التي تلاحق أريئيل شارون، والعلاقة الغرامية السرية لبنيامين نتنياهو.

لكن، حين تصل الأمور إلى "الأمن" لا يعود هناك وجود لحرية كهذه. هنا تتحول المسألة إلى "نحن" و"هم"، الجيش الإسرائيلي و"العدو"؛ وتكون الغلبة للخطاب العسكري، وهو الخطاب الوحيد المسموح به، والذي يتصدر أي رواية أخرى ممكنة. ولا يعني هذا أن الصحافيين الإسرائيليين يلتزمون الأوامر، أو أي قواعد مكتوبة، بل يعني أنهم يحسنون الظن بقوات الأمن الإسرائيلية.

نلاحظ في أغلبية المقالات التي تتناول الصراع وجود طرفين متنازعين: الجيش الإسرائيلي من جهة، والفلسطينيين من جهة أخرى. فعند نشر تقارير عن حادث عنف، نرى أن الجيش يؤكد أو يقول، في حين أن الفلسطينيين يدعون: "ادعى الفلسطينيون أن رضيعاً أصيب إصابات بليغة جراء إطلاق الجيش الإسرائيلي النار." هل هذا تلفيق؟ "يدعى الفلسطينيون أن المستوطنين وجّهوا إليهم التهديدات"، لكن من هم هؤلاء الفلسطينيون؟ هل ادعى ذلك الشعب الفلسطيني كله، أم مواطنو إسرائيل، وسكان كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ومخيمات اللاجئين في الدول العربية المجاورة، والفلسطينيون الذين يعيشون في الشتات؟ ولماذا يرد في مقال رصين ذكر ادعاء من جانب الفلسطينيين؟ ولماذا يندر أن نرى في المقال اسماً أو دائرة أو منظمة أو مصدراً لمعلومات كهذه؟ وهل يعقل أن يكون السبب هو أن ذلك يجعل المعلومات أكثر صدقية؟

وفي الحالات التي لا يتقدم الفلسطينيون فيها بأي ادعاءات، نرى أن وجهة نظرهم تغيب بكل بساطة. لقد قام مركز كيشف (Keshev)، مركز حماية الديمقراطية في إسرائيل، بدراسة تناولت الطريقة التي غطت بها قنوات التلفزة والصحف الإسرائيلية الرئيسية الإصابات الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر 2005، ووجد أن 48 تقريراً يغطي

وفاة 22 فلسطينياً، في ثمانية منها فقط كان هناك ردة فعل فلسطينية تعقب رواية الجيش الإسرائيلي، أما في الحالات الأربعة الأخرى فقد تمت رواية الحادث من وجهة نظر هذا الجيش وحده.

مثال آخر: في حزيران/يونيو 2006، وبعد أربعة أيام من اختطاف الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليط من الجانب الإسرائيلي لحاجز الأمن في غزة، قامت إسرائيل، وبحسب رواية وسائل الإعلام الإسرائيلية، باعتقال ما يقرب من ستين شخصاً من أعضاء "حماس"، ثلاثون منهم كانوا انتخبوا أعضاء في البرلمان، وثمانية وزراء في الحكومة الفلسطينية. وفي عملية تم إعدادها بدقة قامت إسرائيل بتوقيف واعتقال وزير شؤون القدس، ووزراء: المال؛ التربية؛ الشؤون الدينية؛ الشؤون الاستراتيجية؛ الشؤون الداخلية؛ الإسكان؛ السجون؛ إضافة إلى محافظي بيت لحم وجنين وقلقيلية، ورئيس البرلمان الفلسطيني وربع أعضاء البرلمان. لكن قيام إسرائيل بسحب هؤلاء الأشخاص من أسرّتهم تحت جنح الظلام الدامس، ونقلهم إلى المناطق الإسرائيلية لاستخدامهم مستقبلاً (شأنهم شأن غلعاد شاليط) مادة للمقايسة، لم يجعل من هذه العملية حالة اختطاف. فإسرائيل لا تختطف: إنها تعتقل.

الجيش الإسرائيلي لا يقتل أحداً عن عمد فضلاً عن ارتكاب جرائم القتل - وهو وضع تحسده عليه أي منظمة مسلحة. وحتى عندما تلقى قنبلة زنتها طن على منطقة مكتظة بالسكان في غزة، فتقتل مسلحاً واحداً وأربعة عشر مدنياً بريئاً، بينهم تسعة أطفال، لا يعتبر ذلك قتلاً متعمداً: إنه عملية اغتيال ذات هدف محدد. وفي إمكان الصحفي الإسرائيلي القول إن الجيش وجّه ضربة إلى الفلسطينيين أو قتلهم عن طريق الخطأ، أو إنهم أصيبوا أو قتلوا أو لاقوا مصرعهم (كمن يسعى لذلك)، لكن جريمة القتل أمر غير وارد على الإطلاق. ومهما تكن الكلمات المستخدمة لوصف ما يحدث، تبقى النتيجة، منذ انطلاق الانتفاضة الثانية في سنة 2000، هي استمرار موت فلسطينيين لا شأن لهم بالكفاح المسلح، على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية.

إن الجيش الإسرائيلي، كما تصوره وسائل الإعلام الإسرائيلية، يمتاز بميزة أخرى غريبة هي أنه لا يبادر البتة، ولا يقرر الهجوم، ولا يبدأ أي عملية. بل إن كل ما يقوم به هو الرد فقط. فهو يرد على صواريخ القسام، وعلى الهجمات الإرهابية، وعلى العنف الفلسطيني، وهو ما يجعل الأمور أكثر منطقية وحضارة: فالجيش الإسرائيلي مجبر على القتال، وعلى هدم المنازل، وعلى إطلاق النار على الفلسطينيين، وعلى قتل 4485 شخصاً خلال سبعة أعوام، لكنه لا يتحمل مسؤولية أي من تلك الحوادث. فهو يواجه عدواً شرساً ويرد كما يقتضي الواجب. ولا يبدو أن وسائل الإعلام تلقي بالاً إلى حقيقة أن ممارسات الجيش: حظر التجول؛ الاعتقالات؛ الحصار البحري؛ إطلاق النار؛ القتل؛ هي السبب الرئيسي في ردات فعل الفلسطينيين. وبما أن هؤلاء الأخيرين لا يمكنهم الرد، فإن الصحفيين الإسرائيليين يختارون فعلاً آخر من القاموس الذي يضم [كلمات مثل] الانتقام أو الاستفزاز أو الهجوم أو التحريض أو رمي الحجارة أو إطلاق صواريخ القسام.

كنت أجري مقابلة مع أبو قصي، الناطق باسم كتائب شهداء الأقصى في غزة، في حزيران/يونيو 2007، وسألته عن مغزى إطلاق صواريخ القسام على مدينة سديروت الإسرائيلية، ثم أضفت: ربما يلجأ الجيش إلى الرد، من دون أن أدرك أن كلماتي تحمل طابع التحيز. أجابني أبو قصي: "لكن ما نقوم به هو رد"، وأردف: "نحن لسنا إرهابيين، ولا نرغب في قتل أحد... نحن نقاوم استمرار اجتياح إسرائيل للضفة الغربية، ونقاوم الهجمات الإسرائيلية، والحصار الذي تفرضه إسرائيل على مياها، وإغلاقها الطرق على أراضيها". ترجمت كلمات أبو قصي إلى العبرية، لكن إسرائيل لم تتوقف عن اجتياح الضفة الغربية كل ليلة، ولم يجد الإسرائيليون أي غضاضة في ذلك، فالأمر لا يعدو كونه رداً.

سألت مرة زملائي، وكانت إسرائيل في تلك الفترة تغير بكثافة على غزة: "إذا عبر مسلح فلسطيني الحدود ودخل إسرائيل وذهب إلى تل أبيب وأطلق النار على الناس في الشارع، فسيعتبر إرهابياً وسنكون نحن الضحايا، أليس كذلك؟ لكن إذا عبر الجيش الإسرائيلي الحدود، وتوغل أميالاً داخل غزة، وباشر إطلاق النار على المسلحين الفلسطينيين، فمن سيكون الإرهابي في هذه الحالة؟ ومن هو المدافع عن نفسه؟ لماذا لا يسمح للفلسطينيين في داخل المناطق المحتلة بالدفاع عن أنفسهم، في حين أن الجيش الإسرائيلي هو دائماً في موقف المدافع عن النفس؟" أوضح زميلي شاي (Shay) الذي يعمل في قسم الجرافيك الأمر بقوله: "إذا ذهب إلى قطاع غزة وأطلقت النار على الناس فأنت إرهابي؛ أما إذا قام الجيش بذلك فإن الأمر يتحول إلى عملية هدفها زيادة أمن إسرائيل. إنه تنفيذ لقرار الحكومة".

ظهر تمييز آخر لافت بين "نحن" و"هم" عندما طالبت حماس بإطلاق 450 شخصاً من أسراها في مقابل الإفراج عن غلعاد شاليط. أعلنت إسرائيل آنذاك أنها ستفرج عن بعض المعتقلين، لكن ليس أولئك الملطخة أيديهم بالدماء. إذاً،

الفلسطينيون دوماً - لا الإسرائيليون إطلاقاً - هم أصحاب الأيدي الملوثة بالدماء. ولا يعني ذلك أن اليهود لا يستطيعون قتل العرب، بل يعني أنهم لا يتحملون أي مسؤولية عن القتل، وأنهم في حال اعتقالهم سيفرج عنهم بعد بضعة أعوام، طبعاً من دون ذكر أولئك الذين تلطخت أيديهم بالدماء وأصبحوا فيما بعد رؤساء حكومة. فنحن لسنا بريئين من القتل فقط، وإنما أكثر تأثراً وحساسية عندما يلحق الأذى بنا. فعندما يسقط أحد صواريخ القسام على سديروت يتم وصف الحادث عادة كالتالي: "سقط صاروخ قسام بالقرب من مبنى سكني، وأصيب ثلاثة إسرائيليون بجروح طفيفة وعشرة آخرون بصدمة الهلع." علينا هنا ألا نستيهن بالإصابات من هذا النوع: فالصاروخ الذي يضرب منزلاً في منتصف الليل لا بد من أن يتسبب بصدمة هائلة. لكن يجب ألا ننسى أيضاً أن اليهود وحدهم يصابون بصدمة، أما الفلسطينيون فهم، على ما يبدو، أناس لا يؤثر فيهم أي شيء.

هناك سمة أخرى يتميز بها الجيش الإسرائيلي، وتجعله مثار حسد الجيوش الأخرى، وهي أنه لا يقتل إلا أكثر الأشخاص أهمية. فجملة: "قتل عضو بارز في (حماس)" صارت أشبه بلازمة في وسائل الإعلام الإسرائيلية، بينما الأعضاء الأقل أهمية إما لم يعثر عليهم، وإما لم يقتلوا قط. وقد ذكر شلومي إدار، وهو مراسل تلفزيوني في قطاع غزة، هذه الظاهرة بكل شجاعة في كتابه "أعمى في غزة" (Eyeless in Gaza, 2005). فعندما اغتيل رياض أبو زيد سنة 2003، رددت الصحافة الإسرائيلية ما جاء في بلاغ الجيش الإسرائيلي من أن الرجل كان قائد الجناح العسكري لـ "حماس" في غزة، لكن إدار، وهو أحد الصحفيين الإسرائيليين القليلين الذين يمتازون بروح التقصي، اكتشف أن الرجل كان مجرد سكرتير في نادي السجن التابع للحركة، فكتب يقول: "كانت تلك إحدى المناسبات العديدة التي تلجأ فيها إسرائيل إلى (رفع شأن) ناشط فلسطيني، فبعد كل اغتيال تجري (ترقية) أي ناشط متوسط الأهمية إلى مرتبة ناشط رئيسي."

وهذه الظاهرة التي يجري فيها تحويل بلاغات الجيش مباشرة إلى تقارير إعلامية - إذ لا توجد نقاط تفتيش بين الجيش ووسائل الإعلام - ناتجة من عدم إمكان الوصول إلى المعلومات، وعدم رغبة الصحفيين في البرهنة على ارتكاب الجيش للأخطاء، أو في تصوير الجنود بصورة المجرمين. فعبارة: "يقوم الجيش الإسرائيلي بعملية في غزة" (أو في جنين أو طولكرم أو الخليل) هي العبارة التي ينشرها الجيش وتتلقها وسائل الإعلام. فلماذا نجعل حياة المستمعين أكثر صعوبة؟ لماذا نصارحهم بما يفعل الجنود ونصف لهم الخوف الذي يبعثونه في النفوس، وكيف يدمرون بألياتهم الثقيلة وبأسلحتهم حياة مدينة، مثيرين بذلك مشاعر البغض المتزايد، والأسى والرغبة في الانتقام؟

قررت إسرائيل في الشهر الماضي التوقف عن إمداد غزة بالطاقة الكهربائية لعدة ساعات يومياً، كإجراء عقابي لمطلق صواريخ القسام. ومع أن ذلك يعني، مثلاً، قطع التغذية الكهربائية عن المستشفيات، إلا إنه قيل إن الحكومة الإسرائيلية قررت الموافقة على هذا الإجراء، كسلاح آخر لا يؤدي إلى موت الناس. "هناك أمر آخر يقوم به الجنود هو التنظيف (Khisuf)، وتعني الكلمة بالعبرية كشف ما هو مخبوء، لكنها بحسب تفسير الجيش الإسرائيلي صارت تعني تنظيف منطقة ما من أماكن الاختباء الممكنة للمسلحين الفلسطينيين. وخلال الانتفاضة الأخيرة، قامت جرافات D9 الإسرائيلية بتدمير آلاف المنازل الفلسطينية، وباقتلاع آلاف الأشجار، مخلّفة وراءها آلاف البيوت الزراعية البلاستيكية مهشمة ومحطمة. وقد يكون من الأفضل معرفة أن الجيش قام بتنظيف المكان بدلاً من مواجهة حقيقة أن الجيش يدمر أملاك الفلسطينيين وكرامتهم وأمالهم.

وهناك تعبير آخر مفيد هو التطويق (Keter)، ويستخدم كتعبير ملطف عن الحصار الذي يواجه فيه كل من يغادر منزله خطر إطلاق النار عليه. فالمناطق الحربية هي أماكن يمكن قتل الفلسطينيين فيها حتى لو كانوا مجرد أطفال لا يدركون أنهم دخلوا منطقة حربية. وفي المناسبة، يتحول الأطفال الفلسطينيون بقدرة قادر إلى مراهقين فلسطينيين، ولا سيما عند تعرضهم للقتل عرضاً. هناك أمثلة أخرى: فالمخافر الأمامية الإسرائيلية المنعزلة في الضفة الغربية يطلق عليها اسم المخافر الأمامية غير الشرعية، ربما مقارنة بالمستعمرات الإسرائيلية التي تتمتع - على ما يبدو - بالشرعية. أما الاحتجاز الإداري فيعني سجن الأشخاص الذين لم تجر محاكمتهم أو لم يجر حتى توجيه تهم رسمية إليهم (في نيسان/أبريل 2003، كان هناك 1119 فلسطينياً محتجزين إدارياً). وبالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية (Ashaf)، فإنه يُشار إليها دائماً بالأحرف الأولى لا باسمها الكامل: فكلمة فلسطين لا تكاد تُستخدم. هناك رئيس فلسطيني لا رئيس لفلسطين.

يقول دافيد غروسمان في كتابه "الريح الصفراء" (The Yellow Wind): "عندما يواجه المجتمع أزمة ما يلجأ إلى ابتكار مفردات خاصة به، وشيئاً فشيئاً تنشأ عن هذه المفردات لغة جديدة... لغة لا تصف الواقع بل تحاول

إخفاءه." لقد تبنت وسائل الإعلام هذه "اللغة الجديدة" طوعاً، لكن إذا احتاج المرء إلى مجموعة رسمية من الإرشادات ففي إمكانه الاطلاع عليها في تقرير نكدي (Nakdi)، وهو بحث أعدته هيئة الإذاعة الإسرائيلية في سنة 1972، وجرى تعديله ثلاث مرات منذ ذلك التاريخ، وهو يهدف إلى "توضيح بعض القواعد المهنية التي تحكم عمل المسؤولين عن إعداد الأخبار." وكان حظر استخدام تعبير "القدس الشرقية" إحدى تلك القواعد.

ولا تقتصر القيود على الجغرافيا. ففي 20/5/2006، أوردت القناة الثانية، وهي أكثر قنوات التلفزة الإسرائيلية شعبية، خبراً عن "اغتيال آخر ذي هدف محدد في غزة قد يؤدي إلى التخفيف من وطأة إطلاق صواريخ القسام" (قتل 376 شخصاً في الاغتيالات ذات الأهداف المحددة، بينهم 150 مدنياً لم يكونوا في الأصل هدفاً للاغتيال). تربع إيهود يعاري، وهو مراسل إسرائيلي معروف مختص بالشؤون العربية، على مقعده في الاستوديو وقال: "الرجل الذي قتل هو محمد دحوح، من الجهاد الإسلامي... هذا جزء من الحرب الأخرى، الحرب الهادفة إلى خفض عدد الناشطين في إطلاق صواريخ القسام." لم يكلف يعاري ولا الناطق باسم الجيش الإسرائيلي نفسه عناء ذكر أن أربعة مدنيين فلسطينيين أبرياء قتلوا في هذه العملية، وأن ثلاثة آخرين أصيبوا بجروح خطيرة، بينهم طفلة في الخامسة أصيبت بشلل كامل في الجسم بدءاً من العنق. هذا "السهو" الذي كشفه الصحافي الإسرائيلي أورلي فيلنائي يبين مدى جهلنا بما نعتقد أننا نعرفه.

والأمر اللافت أن كلمة جديدة ظهرت في وسائل الإعلام الإسرائيلية منذ تسلّم "حماس" مقاليد الأمور في قطاع غزة، هي "حماستان"، لتنضم إلى قائمة الكلمات التي تثير الاستهجان، كما أنها صارت تستخدم في قسم الأخبار "الجديّة"، أي القسم الذي يفترض أن يكون مقدساً في الصحف التي تدعي تقديم الحقائق من دون أي تحريف. وينطبق الأمر نفسه على حركات أخرى، مثل "حماس" وحزب الله، توصف بالعربية بأنها مجرد منظمات لا حركات أو أحزاب سياسية. أمّا كلمة الانتفاضة فلا تُترجم بحسب معناها باللغة العربية وهو "تمرد شعب ضد الاضطهاد"، كما أن كلمة القدس التي يقصد بها الساسة الفلسطينيون "الأماكن المقدسة في القدس الشرقية"، أو "القدس الشرقية" فقط، فإن المرسلين الإسرائيليين يفهمونها على أنها تعني مدينة القدس، وهو ما ينطوي على إشارة ضمنية إلى تصميم الفلسطينيين على الاستيلاء على المدينة العاصمة بالكامل.

ومن الأمور المثيرة للاستغراب مراقبة ردات فعل الصحف على حادثة اغتيال عماد مغنية في سورية قبل فترة وجيزة. فقد تبارى الجميع في إطلاق النعوت عليه: الإرهابي الأكبر، أو زعيم الإرهابيين، أو أخطر الإرهابيين على سطح الكرة الأرضية. وتطلب الأمر بضعة أيام قبل أن تتوقف الصحافة الإسرائيلية عن تمجيد من اغتالوا عماد مغنية، وتبدأ بالقيام بما كان عليها القيام به في المقام الأول: عرض الأسئلة المتعلقة بتداعيات هذا الاغتيال. ويرى الصحافي غدعون ليفي أن ما حدث يعتبر توجهاً إسرائيلياً عاماً: "فسلسلة (الزعماء الإرهابيين) الذين قامت إسرائيل بتصفيتهم، من علي سلامة وأبو جهاد وصولاً إلى عباس الموسوي ويحيى عياش والشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي (وكانت جميعها عمليات) احتفينا بها بكل غرور، ومناسبات عشنا فيها لحظات جميلة أسكرنا فيها الفرح)، لم تجلب لنا حتى الآن إلا هجمات انتقامية قاسية وموجعة ضد إسرائيل وضد اليهود في أنحاء العالم كافة."

طبعاً، يتعين على المرسلين الإسرائيليين المختصين بالشؤون العربية أن يتكلموا باللغة العربية - وفي الواقع، تعلم كثير من منهم العربية في مدارس المؤسسة الأمنية - كما يتوجب عليهم معرفة تاريخ الشرق الأوسط وسياساته، وكذلك يجب أن يكونوا يهوداً. والغريب أن وسائل الإعلام الإسرائيلية - اليهودية تفضل توظيف صحافيين يلمون ببعض العربية، بدلاً من توظيف صحافيين من الناطقين بالعربية لأن هؤلاء سيكونون حتماً فلسطينيين من مواطني إسرائيل. ويبدو أن الصحافيين اليهود مؤهلون أكثر من الإسرائيليين العرب لشرح "ما يفكر فيه العرب" أو "ما يهدف إليه العرب" أو "ما يقوله العرب". وقد يكون السبب أن رؤساء التحرير يعرفون ما يرغب الجمهور في سماعه أو، وهو الأهم، ما يرغب الجمهور الإسرائيلي في سماعه.

وعندما تغيب عن الخطاب الإسرائيلي تعبيرات مثل الفصل العنصري والتعصب العرقي (علاوة على مواطني إسرائيل الفلسطينيين والبانستونان والتطهير العرقي والنكبة)، يستطيع عندها المواطنون الإسرائيليون تمضية حياتهم من دون أن يعرفوا ما الذي كانوا يعيشون معه جنباً إلى جنب. لناخذ مثلاً مسألة التعصب العرقي (بالعبرية غزغانوت/Giz'anut): إذا كان تشريع الكنيست الإسرائيلي ينص على أن 13% من أراضي البلد يمكن بيعها من اليهود وحدهم، فهذا يعني أن البرلمان هو برلمان متعصب عرقياً. وإذا كانت حكومات الدولة خلال ستين

عاماً لم تضم إلاً وزيراً عربياً واحداً، فهذا يعني أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة هي حكومات متعصبة عرقياً. وإذا كانت إسرائيل خلال ستين عاماً لم تستخدم الطلقات المطاطية والذخيرة الحية إلاً لمواجهة المتظاهرين العرب، فهذا يعني أن قوات الشرطة الإسرائيلية هي قوات متعصبة عرقياً. وإذا كان 75٪ من الإسرائيليين يعترفون بأنهم يرفضون أن يقطن في جوارهم جار عربي، فهذا يعني أن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع متعصب عرقياً. وعندما يرفض اليهود الإسرائيليون الإقرار بأن إسرائيل هي أرض يصوغ فيها التعصب العرقي العلاقات بين اليهود والعرب، فإنهم يساهمون في جعل أنفسهم عاجزين عن التعامل مع المشكلة أو حتى مع واقع حياتهم.

إن الأسلوب نفسه المستخدم في إنكار الواقع ينعكس في تفادي استخدام تعبير الفصل العنصري (Apartheid). فارتباط هذا التعبير بدولة جنوب إفريقيا العنصرية البيضاء، يجعل من الصعب على إسرائيل أن تستخدمه. ولا يعني ذلك أن النظام نفسه يطبق في المناطق المحتلة حالياً، لكن الأمر لا يتطلب وجود مقاعد مخصصة للبيض فقط كي تحسب إسرائيل بين الدول التي تمارس الفصل العنصري. فتعبير أبارتهايد يعني الفصل، وعندما يكون للمستوطنين في المناطق المحتلة طريق محدد، ويتعين على الفلسطينيين استخدام أنفاق أو طرق بديلة، يمكن عندها وصف منظومة الطرق بأنها منظومة قائمة على الفصل العنصري. وعندما يفرق جدار الفصل، المقام على آلاف الدونمات من الأراضي المصادرة في الضفة الغربية، بين الناس (بمن فيهم الفلسطينيين الذين يعيشون على جانبي الجدار)، فإنه يعتبر جدار فصل عنصري. وعندما نرى نظامين قضائيين في المناطق المحتلة، واحد للمستوطنين اليهود وآخر للفلسطينيين، تعتبر العدالة قائمة على الفصل العنصري.

هناك أيضاً المناطق المحتلة ذاتها. واللافت أنها لا تعتبر في إسرائيل مناطق محتلة، فهذا التعبير قد يستخدمه أحياناً سياسي أو محرر زاوية من ذوي التوجهات اليسارية، أما الأقسام المخصصة للأخبار الجدية فلا تعتبره موجوداً. ففي الماضي، كان يطلق على تلك المناطق، وكان اسمها آنذاك يهودا والسامرة، تعبير "المناطق المُدارة" وذلك للتمويه على واقع الاحتلال، أما حالياً، فإن وسائل الإعلام الإسرائيلية تشير إليها بتعبير "المناطق/هشطايم"، وهو تعبير يفيد في الحفاظ على الفكرة القائلة إن اليهود هم الضحايا، والشعب الذي يتصرف دفاعاً عن النفس فقط، والطرف الأخلاقي في المعادلة، بينما الفلسطينيون هم الطرف المهاجم، والأشعار، والشعب الذي يحارب لمجرد الحرب. وتتضح هذه الفكرة من المثال البسيط التالي: "ألقي القبض على مواطن من المناطق يهرب أسلحة غير مرخصة". كان الأمر ليبدو منطقياً أن يحاول مواطنو مناطق محتلة مقاومة المحتل، لكن الأمر لا معنى له إذا كانوا من مجرد "مناطق".

إن الصحافيين الإسرائيليين ليسوا ملحقين بالمؤسسة الأمنية، ولم يطلب منهم أحد كسب تأييد الجمهور لسياسة إسرائيل العسكرية، فهم يلتزمون القواعد على نحو طوعي لا يكاد يكون واعياً، وهو ما يزيد في خطورة ممارساتهم. ومع ذلك، يشعر الإسرائيليون، في معظمهم، بأن وسائل إعلامهم تبالغ في توجهاتها اليسارية، وبأنها ليست على درجة كافية من الوطنية، ولا تتخذ مواقف موالية لإسرائيل. فخلال الانتفاضة الأخيرة، طالب أفراهام هيرشسون، وكان وزيراً للمالية آنذاك، بإيقاف بث قناة CNN من إسرائيل لأنها "تبث مواد وبرامج متحيزة لا تعدو كونها حملة مغرضة ضد إسرائيل". كما طالب متظاهرون إسرائيليون بوضع حد لـ "تغطية قناة CNN غير الموثوق بها لأنها تستثير مشاعر الخوف"، واستبدالها بقناة Fox News. يتعين على كل رجل إسرائيلي دون الخمسين من عمره، الالتحاق في كل عام بدورة خدمة الاحتياط لشهر، ولهذا نجد يغنيل يادين، الذي شغل منصب رئيس الأركان فيما مضى، يقول: "المدني هو جندي في إجازة سنوية تدوم أحد عشر شهراً". أما وسائل الإعلام الإسرائيلية فلا يمكنها الحصول على أي إجازة. ■

(*) مراسل وكالة "Walla الإسرائيلية، وهو يحضر أطروحة دكتوراه في Queen's College في جامعة كمبرج عن العلاقة بين اللغة العربية والأمن في إسرائيل.

(**) المصدر: London Review of Books, 6/3/2008.

والتشديد من عندنا. (المحرر)

ترجمة: مهى بحبوح.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx